الحدث

مع اقتراب العدوان على غزة من إكمال شهره الثامن، لا يزال الاحتلال مصراً على المضي في حرب الإبادة مع توقعه أن تستمر طوال عام 2024، وذلك على وقع استمرار توغله في رفح شرقي غزة، حيث يواصل ارتكاب المزيد من المجازر بحق المدنيين.

هذا الرهان على الحرب يبدد فرص التوصل إلى اتفاق سياسي لوقف إطلاق النار، على الرغم من الحديث عن اقتراح إسرائيلي جديد للعودة إلى المفاوضات. في هذا الوقت، تكبر الكارثة الإنسانية في غزة مع استمرار إغلاق معبر رفح خصوصاً

الاحتلال يتوغل في رفح

إسرائيل تتوقع حرباً حتى نهاية 2024

فلسطينيون يفرون من رفح أمس (بشار طالب/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

ماذا بعد الاعتراف الثلاثي الأوروبي؟

اسامة علي

يعدّ اعتراف إسبانيا وأيرلندا والنرويج بدولة فلسطينية على حدود 1967، تطوراً كبيراً في مسار عدالة القضية الفلسطينية، وأثراً من آثار نجاح المقاومة الفلسطينية في تحقيق تغيير في التوازنات الدولية، تثقلها وورزنها الأوروبي والدولي. لكن قراءات أخرى يمكن أن تقدّم وجهاً آخر لهذه الاعترافات. لعل أول ما يُرصد في سياق متابعة رد الفعل الإسرائيلي حيال قرارات إسبانيا وأيرلندا والنرويج، هو التصريح بالرفض والتنديد بالقرارات، من دون أي إجراءات قاسية ضد تلك الدول كقطع العلاقات أو تجميدها، وكل ما صدر هو الإعلان عن وقف خدمات القنصلية الإسبانية في القدس المحتلة، وتوجيه توبيخ دبلوماسي للسفراء، مع استدعاء الاحتلال سفراءه من الدول الثلاث.

وعلى الرغم من أن قرار الاعتراف من الدول الثلاث يبقى خطوة سياسية، إلا أنه يحمل في طياته ضغطاً على الاحتلال، وأيضاً على الدول الأوروبية الأخرى التي لم تعترف بعد بدولة فلسطينية للقيام بهذه الخطوة والدفع نحو الوصول إلى تطبيق حل الدولتين. كما يُفترض أن يحفز القرار دولاً أخرى على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي لفلسطين في عواصمها، وأكثر من ذلك فالسويد والمجر وبولندا وسلوفاكيا من الدول المعترفة بفلسطين كدولة ذات سيادة منذ سنوات طويلة، ولا تزال هي الأخرى تحجم عن تحمل تبعات هذا الاعتراف وفقاً للقانون الدولي.

من هذه الزاوية وفي ظل ما يواجهه الكيان الصهيوني من خسائر متزايدة على كل المستويات، وأخطرها بالنسبة لداعميه الغضب المتزايد الذي تعكسه الاحتجاجات والتظاهرات الرافضة للجرائم في غزة، تكبر الحاجة لضرورة التمهيد للاعتراف بفلسطين ومنحها عضوية كاملة في الأمم المتحدة كطريق لفتح المجال أمام التسويات والمفاوضات السياسية لإقامة دولتين وفقاً للقانون الدولي، لا لشيء إلا لإنقاذ وضع الكيان الصهيوني المتهاوي حتى وإن اضطر الأمر الى انسحابه من المناطق التي احتلها عام 1967. مثل هذه القراءة تنطلق من واقع سؤال معاكس لما هو متداول عن وضع غزة بعد الحرب، ويبدو أن بسالة المقاومة في غزة فرضته في أوساط داعمي الكيان الصهيوني، وهو: ما وضع الكيان بعد الحرب؟

غزة، حيفا، القاهرة ـ **العربي الجديد**

يراهن الاحتلال الإسرائيلي على مواصلة حربه على غزة حتى نهاية العام الحالي، بعد نحو 8 أشهر من ارتكاب المجازر والإبادة الجماعية بحق أهالي القطاع، من دون أن تردعه القرارات الدولية ولا حتى الخسائر التي يتكبّدها في هذا العدوان، مع استمرار سقوط قتلى من جيشه، بل إنه يوسع عملياته عبر مزيد من التوغل في رفح شرقي القطاع، ورعاية واشنطن التي لا ترى أن هذه الحرب تخطت خطوطها الحمراء. كل ذلك يجعل الحديث عن مقترحات جديدة لصفقة تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار في غزة، مجرد تمرير للوقت، خصوصاً أن الرهان على الميدان من قبل الاحتلال يُقابل بإصرار المقاومة على وقف نهائي للحرب، وهو ما لا يبدو أن حكومة بنيامين نتنياهو وصلت إلى قناعة بشأنه. وفي حين يواصل الاحتلال ارتكاب مجازر في رفح خصوصاً حيث يوسع هجومه البري، اعتبر رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، في هجوم استهدف مؤسسات الأسرى في سلسلة بيانات أمس، الضوء على معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وسط الهجمة الانتقامية عليهم على وقع العدوان المتواصل على قطاع غزة. يأتي ذلك في ظل التحريض الإسرائيلي على الضفة، إذ قال وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، على منصة إكس أمس، إنه «يجب محاربة الإرهابيين» في الضفة الغربية «كما هو الحال في قطاع غزة». وأضاف أنه «يجب القضاء على الإرهاب في كل مكان، حتى لو كان ذلك يعني أن طولكرم ستبدو مثل غزة اليوم».

وشملت الاقتحامات في الضفة أمس، قرى في رام الله وطولكرم والخليل وجنين وقلقيلية ونابلس. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا أن قوات الاحتلال اوقفت أمس، مركبة إسعاف عند حاجز دير شرف غرب نابلس، واعتقلت فني التخدير والإنعاش ساري محمد حافظ قشوع واقتادته إلى جهة مجهولة، فيما أصيب عدد من المواطنين بحالات اختناق بالغاز السام، خلال مواجهات اندلعت مع الاحتلال في قرية مادما جنوب نابلس.

من جهتها قالت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، أمس الأربعاء، إن قوة من الجيش الإسرائيلي اقتحمت ثانوية صرة للبنين في نابلس، واعتقلت طلبة واعتدت على طواقمها. وأرسلت الوزارة، عبر منصة صادف الكنيست الاسرائيلي، امس الاربعاء، بقراءة تمهيدية على مشروع قانون (يحتاج 3 قراءات إضافية ليصبح نافذاً) يلغي الحصانة والامتيازات الممنوحة لوكالة الامم المتحدة لغوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) لعام 2024.

ووفق مشروع القانون، فإنه من بين الحصانات والامتيازات، الحصانة من الخضوع للمحاكمة، واعفاء او تخفيض من الضريبة وضريبة الاملاك، واعفاء من منع الاستيراد او التصدير، واعفاء من ضريبة الدخل.

إلغاء حصانة «أونروا»

إلى إعادتهم للديار، ونحن نتعامل مع هذا الأمر كل يوم». وفي ما يتعلق بالحديث عن أن نتنياهو يعيق التقدّم في المفاوضات لأسباب سياسية، قال هنغبي: «هذا قول بغيض. لقد وافق رئيس الوزراء ووزير الأمن والمجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابنيت) بالإجماع، على عمليات يخاطر فيها أبناؤنا من أجل إعادة القتلى، كما وسّع التفويض لفريق التفاوض. واضطرت إسرائيل إلى استنزاف موقفها، لدرجة أن الأميركيين يقولون إن العرض الإسرائيلي سخيّ للغاية». وفي ما يتعلق بالدول التي اعترفت أخيراً بالدولة الفلسطينية، قال: «إنها ليست دولاً صديقة لنا، بل معادية لنا. والدول الصديقة بقيت ملتزمة تجاه إسرائيل». يأتي حديث هنغبي عن مواصلة الحرب بعد ساعات من كشف موقعي وآلاه العبري وأكسيوس الأميركي، أمس الأول الثلاثاء، أن إسرائيل سلّمت القاهرة (قطر ومصر والولايات المتحدة) الاثنين، مقترحاً رسمياً، مكتوباً ومحدّثاً، لصفقة لتبادل الأسرى مع «حماس». ويشمل المقترح الإسرائيلي المحدّث، بحسب التسريبات، استعداداً لإبداء مرونة بشأن عدد المحتجزين الموجودين على قيد الحياة والذين سيُطلق سراحهم في المرحلة الأولى «الإنسانية» من عشرات إلى 33 أسيراً، أي قوات الاحتلال ستسحب قواتها من 40% من قطاع غزة. من جهتها، نقلت وكالة رويترز أمس عن مصدر مطلع أن إسرائيل سلمت أحدث مقترحاتها لقطر، وأن من المفترض أن قطر سلمته لحركة حماس الثلاثاء.

لكن «حماس» أفادت بأنها لم تتسلم، حتى منتصف يوم أمس الأربعاء، أي مقترحات جديدة لصفقة تبادل أسرى. وقال عضو المكتب السياسي للحركة غازي حمد، لـ«العربي الجديد»، إنه «لم يتم إبلاغنا بأي مقترحات جديدة من الوسطاء»، مشدداً على أنه «يجب أن تتوقف العمليات العسكرية وقتل المواطنين في كل مناطق قطاع غزة، كما يجب الانسحاب من معبر رفح البري وإعادة العمل به بشكل طبيعي، قبل الشروع في جولة جديدة من التفاوض».

كما قال قيادي آخر في «حماس»، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، إن «موقفنا واضح، وأيدينا مبسوطة من المرونة ما يكفي لإنجاز اتفاق يتوافق مع مصالح شعبنا الفلسطيني»، وإن «الوسطاء يعرفون الخطوط الحمراء التي لا يمكن التنازل عنها بعد كل هذه التضحيات». وتابع أن «حكومة الاحتلال لا تتحدث عن المفاوضات إلا بعد وقوعها تحت ضغط المقاومة في الميدان، وإسرائيل في ورطة سياسية وعسكرية لا خروج منها إلا بالاستجابة لمطالب شعبنا بوقف الحرب وإنهاء الحصار وإعادة الإعمار وصفقة أسرى مشرفة».

وعلمت «العربي الجديد» أن «قرار المقاومة الذي أخرج به حركة حماس الوسطاء، يتضمن عدم إطلاق سراح أي من المحتجزين الإسرائيليين، إن المدنيين أو العسكريين، أو إجراء أي عملية تبادل، قبل الوقف الكامل لإطلاق النار، وذلك على عكس الموقف السابق، الذي وافقت عليه المقاومة في الوثيقة السابقة، التي تملصت منها حكومة الاحتلال». ولفتت مصدر إلى أن «الورقة السابقة كانت تتضمن إطلاق سراح المحتجزين ضمن مراحل لا تشترط تفعيلاً، أولها الوقف الكامل لإطلاق النار، بحيث كان سيُطلق سراح دفعة من الأسرى في المرحلة الأولى، ثم يبدأ الحديث عن مناقشات وقف إطلاق النار لاستكمال باقي المراحل». وأشار المصدر إلى أن «رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في قطاع غزة، اعتبر أن الورقة التي وافقت عليها حماس والمقاومة ورفضتها إسرائيل، كانت فرصة لم يلتقطها الراغبون في تحرير المحتجزين الإسرائيليين في معسكر الاحتلال، وأن أي اتفاق مقبل أو مفاوضات لن تكون بالشروط السابقة، وستكون بشروط جديدة، تنطلق من الوضع الميداني على الأرض»، مؤكداً أن «وضع المقاومة لا يزال صلباً ومتماسكاً بالقدر الكافي».

وتأتي هذه التطورات في وقت وزعت فيه الجزائر مشروع قرار على مجلس الأمن يدعو إلى إنهاء الهجوم الإسرائيلي على رفح. ويطالب مشروع القرار أيضاً بـ«وقف فوري لإطلاق النار تحترمه كل الأطراف» و«الإفراج الفوري وغير المشروط عن كل الرهائن». وفيما لم يتبيّن موعد تصويت مجلس الأمن على القرار، قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن إسرائيل تعمل مع أعضاء في مجلس الأمن لإفشال المشروع. وعقد مجلس الأمن أمس جلسة بحث فيها الأوضاع في غزة، وخلالها تكرر مشهد الانتقادات للحرب على غزة والعملية العسكرية في رفح، فيما أفيغدور ليبرمان، ورئيس حزب «هيامين هملختي» (اليمين الرسمي) جدعون ساعر، واتّفاقهم على «خطة عمل لتغيير الحكومة من أجل مستقبل دولة إسرائيل». ودعا ثلاثتهم بيني غانتس، رئيس حزب «هيامينه هملختي» (المعسكر الرسمي)، الوزير في كابنيت الحرب، للاستقالة من الحكومة، والانضمام إلى منتدى استبدالها. ويأتي الاجتماع الثلاثي، أمس، بعد اجتماعات الكتل البرلمانية للأحزاب الثلاثة، في وقت سابق هذا الأسبوع في الكنيست، بما في ذلك اجتماع كتلة «إسرائيل بيتنا»، الذي دعا خلاله ليبرمان، لبيد وغانتس وساعر، للانضمام إليه من أجل إسقاط الحكومة. وفي أعقاب دعوته هذه، أعلن عن اللقاء الثلاثي الذي عُقد أمس، وقضيته الرسمية «تنسيق خطوات لإسقاط الحكومة». وخلال مؤتمر لنقابة المحامين، أعضاء حزب الليكود عن نتنياهو، لكن هذا الاحتمال لا يزال ضعيفاً، من جانب آخر، حتى لو انسحب غانتس وأعضاء حزبه من حكومة الطوارئ التي انضموا إليها منذ بداية الحرب، فستعود مبدئياً إلى حجمها السابق مع 64 نائباً وستحافظ على وجودها القانوني. في المقابل فقدت الحكومة شرعيتها في الشارع الإسرائيلي، وينعكس ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تمنح أغلبية لأحزاب المعارضة، كما ينعكس ذلك من خلال التظاهرات الاحتجاجية التي باتت تطالب بإعادة المحتجزين، واستقالة الحكومة، والتوجه إلى انتخابات جديدة.

وبحسب استطلاع نشرته صحيفة معاريف يوم الجمعة الماضي، فإذا أجريت الانتخابات اليوم بحسب «هآحيه همملختي» برئاسة غانتس على 29 مقعداً، بانخفاض مقارنة باستطلاعات سابقة، و«الليكود» برئاسة نتنياهو على 20 مقعداً، و«يش عتيد» بزعامة لبيد على 14 مقعداً، و«يسرائيل بيتينو» بقيادة ليبرمان على 11 مقعداً، فيما لا يتجاوز «هيمين هملختيه» برئاسة ساعر نسبة الحسم. وبالمجمل تحصل أحزاب المعارضة مجتمعة على 68 مقعداً بدون قائمة الجبهة والعربية للتغيير، فيما تحصل الأحزاب التي تشكّل الحكومة اليوم على 46 مقعداً. ومن شأن خروج غانتس من الحكومة إكساب زخم أكبر لحركة الاحتجاجات ضدها، ما قد يزيد من احتمال إجراء انتخابات مبكرة، في حال خضعت الحكومة، أو بعض أعضائها للضغط، علماً أن بعض أعضاء «الليكود» غير راضين عن أداء نتنياهو. في المقابل، نقلت وسائل إعلام عبرية، عن مصادر في الحكومة لم تسمّها، قولها هذا الأسبوع، إن «خطوة المعارضة من شأنها تقوية العلاقة بين مركبات الائتلاف الحاكم مع استقالة غانتس»، وأن «هذه الخطوة لا تعني شيئاً». وفي حديث لموقع يديعوت أحرونوت العبري، الأسبوع الماضي، قال ليبرمان: «نحن نشاهد مراوحة الجيش مكانه في ميدان المعركة، وإطلاق مئات الصواريخ في الشمال والجنوب» في الأيام الأخيرة. وتابع: «الحرب الوحيدة الجارية هي أن الجميع ضد الجميع في مجالس إدارة الحرب، ولا يمكن الانتصار بهذا الشكل». وأضاف: «أسوأ ما في الأمر هو أن الهدف الرئيسي للمؤسسة الأمنية، ليس حماية المدنيين، بل حماية الحكومة. نتنياهو يستخدم المؤسسة الأمنية من أجل زعيم صرب البوسنة مبلورد دوديك (الصورة)، وكتب الأخير على منصة إكس»: «اتفقنا على سحب هذا القانون ومواءمته بشكل أكبر مع القوانين المعمول بها في بعض الدول الأوروبية».

(فرانس برس)

هنغبي: سيطرنا على 75 في المائة من محور فيلادلفيا

غازي حمد: يجب أن يتوقف قتل المواطنين قبل التفاوض

إجراءات انتقامية متواصلة بحق الأسرى في سجون الاحتلال

لا عودة لسفير البرازيل إلى إسرائيل

نقلت «فرانس برس»، أمس الأربعاء، عن مصدر دبلوماسي لم تسمه، أن البرازيل استدعت سفيرها في إسرائيل فريديريكو ماير، وهي لا تعتزم تعيين بديل عنه في الوقت الحاضر. وأوضح أن «الأهانة» التي لحقت بماير كانت خلف قرار استدعائه نهائياً، في فبراير/ شباط الماضي. وكانت البرازيل تعرضت لهجوم اسرائيلي عقب اتهام الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا اسرائيل بارتكاب إبادة في قطاع غزة مشبهاً إياها بمحرقة اليهود.

رصد

سموتريتش يدعو لتحويل طولكرم إلى غزة أخرى

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**
رام الله ـ **جهاد بركات**

شنّ الجيش الإسرائيلي، أمس الأربعاء، اقتحامات في الضفة الغربية وسط اعتقالات رفعت الحصيلة إلى 8835 منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، فيما سلّطت مؤسسات الأسرى في سلسلة بيانات أمس، الضوء على معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وسط الهجمة الانتقامية عليهم على وقع العدوان المتواصل على قطاع غزة. يأتي ذلك في ظل التحريض الإسرائيلي على الضفة، إذ قال وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش، على منصة إكس أمس، إنه «يجب محاربة الإرهابيين» في الضفة الغربية «كما هو الحال في قطاع غزة». وأضاف أنه «يجب القضاء على الإرهاب في كل مكان، حتى لو كان ذلك يعني أن طولكرم ستبدو مثل غزة اليوم».

وشملت الاقتحامات في الضفة أمس، قرى في رام الله وطولكرم والخليل وجنين وقلقيلية ونابلس. وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية وفا أن قوات الاحتلال اوقفت أمس، مركبة إسعاف عند حاجز دير شرف غرب نابلس، واعتقلت فني التخدير والإنعاش ساري محمد حافظ قشوع واقتادته إلى جهة مجهولة، فيما أصيب عدد من المواطنين بحالات اختناق بالغاز السام، خلال مواجهات اندلعت مع الاحتلال في قرية مادما جنوب نابلس.

من جهتها قالت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، أمس الأربعاء، إن قوة من الجيش الإسرائيلي اقتحمت ثانوية صرة للبنين في نابلس، واعتقلت طلبة واعتدت على طواقمها. وأرسلت الوزارة، عبر منصة إكس، أن «قوات الاحتلال اقتحمت الثانوية، واعتقلت أربعة طلبة، وفق وكالة الأناضول.

وبينما قالت «سرايا القدس - كتيبة طوباس» إنّ مقاتليها تصدوا لاقتحام الاحتلال لمدينة طوباس، فجر أمس، في أكثر من محور، وفجروا عبوات ناسفة بعدد من الآليات المقتحمة، ما أدى إلى «إلحاق أضرار بالغة فيها وإعطاب إحداها»، ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية أمس، أن 3 جنود إسرائيليين أصيبوا بجروح إثر انفجار عبوة ناسفة خلال العمليات الليلية في طوباس.

في هذه الأثناء، قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية في بيان أمس، إنه

وسط «قانون السجون الإسرائيلية النازي لا أحد خارج دائرة الاستهداف»، وهو ما تثبته إدارة سجن مجيدو «في تعاملها مع الأسرى الأشبال والقصر، الذين يتعرضون لأبشع العقوبات منذ 7 أشهر، إذ يحرمون الخروج ووحدات القمع أياماً عشوائية أسبوعياً لاقتحام غرف الأشبال وضربهم بشكل عنيف». وأضافت أن هذه العقوبات تأتي «تحت حجج ودرائع واهية، كانزعاجهم من صوت الأشبال العالي، أو لأن أحد الجنود لم تُرُقه وقفة الأسير في أثناء العدد». وفي بيان منفصل كشفت الهيئة، أمس، عن «استمرار سوء الأوضاع الحياتية والمعيشية والاعتقالية التي يعيشها الأسرى في سجن جلبوع»، مضيفة وفقاً لزيارة محاميها (لم تذكر أسماء) للسجن، أن «الأسرى يعيشون مجاعة حقيقية "وفقدوا الكثير من أوزانهم، ويعانون من الإمساك وأوجاع في البطن بسبب سوء وشحّ الطعام المقدم لهم كماً ونوعاً". بدوره قال نادي الأسير الفلسطيني، في بيان أمس، إن هناك "تصاعداً كبيراً وغير مسبوق في أعداد المعتقلين المصابين بأمراض جلدية في سجون الاحتلال، وتحديداً مرض الجرب (السكابيوس)"، وأخرى معدية، "لم يتمكن المعتقلون من معرفة طبيعتها"». وأوضح أنه رُصدت عشرات الحالات استناداً إلى الزيارات التي أجراها المحامون وشهادات من المعتقلين الذين أفرج عنهم أخيراً في سجون النقب ومجدو وعوفر وريمون، وسط "انعدام توافر أدنى الاحتياجات الأساسية، ومنها مواد التنظيف اللازمة، وتقليص كميات المياه، ومحدودية إمكانية قدرة المعتقل على الاستحمام". وأضاف أن إدارة سجون الاحتلال "تتعمد ترك المعتقلين دون علاج"، ونقل «المصابين بأمراض معدية من قسم إلى قسم، الأمر الذي ساهم في تصاعد أعداد الإصابات، علماً أن من بين المصابين أطفالاً».

وفي السياق، قال الأسير الفلسطيني السابق عبد الباسط معطان (50 عاماً) المريض بالسرطان، والذي أفرج عنه في 20 مايو/ أيار الحالي بعد 22 شهراً من الاعتقال، لـ«العربي الجديد»، إنه يرتاد المستشفى بشكل متواصل لإجراء الفحوصات والصور الطبية، ويحاول اكتشاف ما جرى لصحته في ظل تفرّق صدور مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو ووزير الأمن في حكومته يوآف غالانت. وفي ظل هذه الأوضاع، وبروز استطلاعات رأي تُظهر تراجع نتنياهو وحلفائه شعبياً، يتكثف حراك المعارضة الإسرائيلية، وبرز أمس الأربعاء الاجتماع بين رئيس المعارضة الإسرائيلية، رئيس حزب "يش عتيد" (هناك مستقبل) يئير لبيد، ورئيس حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) أفيغدور ليبرمان، ورئيس حزب «هيامين هملختي» (اليمين الرسمي) جدعون ساعر، واتّفاقهم على «خطة عمل لتغيير الحكومة من أجل مستقبل دولة إسرائيل». ودعا ثلاثتهم بيني غانتس، رئيس حزب «هيامينه هملختي» (المعسكر الرسمي)، الوزير في كابنيت الحرب، للاستقالة من الحكومة، والانضمام إلى منتدى استبدالها. ويأتي الاجتماع الثلاثي، أمس، بعد اجتماعات الكتل البرلمانية للأحزاب الثلاثة، في وقت سابق هذا الأسبوع في الكنيست، بما في ذلك اجتماع كتلة «إسرائيل بيتنا»، الذي دعا خلاله ليبرمان، لبيد وغانتس وساعر، للانضمام إليه من أجل إسقاط الحكومة. وفي أعقاب دعوته هذه، أعلن عن اللقاء الثلاثي الذي عُقد أمس، وقضيته الرسمية «تنسيق خطوات لإسقاط الحكومة». وخلال مؤتمر لنقابة المحامين، أعضاء حزب الليكود عن نتنياهو، لكن هذا الاحتمال لا يزال ضعيفاً، من جانب آخر، حتى لو انسحب غانتس وأعضاء حزبه من حكومة الطوارئ التي انضموا إليها منذ بداية الحرب، فستعود مبدئياً إلى حجمها السابق مع 64 نائباً وستحافظ على وجودها القانوني. في المقابل فقدت الحكومة شرعيتها في الشارع الإسرائيلي، وينعكس ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تمنح أغلبية لأحزاب المعارضة، كما ينعكس ذلك من خلال التظاهرات الاحتجاجية التي باتت تطالب بإعادة المحتجزين، واستقالة الحكومة، والتوجه إلى انتخابات جديدة.

وبحسب استطلاع نشرته صحيفة معاريف يوم الجمعة الماضي، فإذا أجريت الانتخابات اليوم بحسب «هآحيه همملختي» برئاسة غانتس على 29 مقعداً، بانخفاض مقارنة باستطلاعات سابقة، و«الليكود» برئاسة نتنياهو على 20 مقعداً، و«يش عتيد» بزعامة لبيد على 14 مقعداً، و«يسرائيل بيتينو» بقيادة ليبرمان على 11 مقعداً، فيما لا يتجاوز «هيمين هملختيه» برئاسة ساعر نسبة الحسم. وبالمجمل تحصل أحزاب المعارضة مجتمعة على 68 مقعداً بدون قائمة الجبهة والعربية للتغيير، فيما تحصل الأحزاب التي تشكّل الحكومة اليوم على 46 مقعداً. ومن شأن خروج غانتس من الحكومة إكساب زخم أكبر لحركة الاحتجاجات ضدها، ما قد يزيد من احتمال إجراء انتخابات مبكرة، في حال خضعت الحكومة، أو بعض أعضائها للضغط، علماً أن بعض أعضاء «الليكود» غير راضين عن أداء نتنياهو. في المقابل، نقلت وسائل إعلام عبرية، عن مصادر في الحكومة لم تسمّها، قولها هذا الأسبوع، إن «خطوة المعارضة من شأنها تقوية العلاقة بين مركبات الائتلاف الحاكم مع استقالة غانتس»، وأن «هذه الخطوة لا تعني شيئاً». وفي حديث لموقع يديعوت أحرونوت العبري، الأسبوع الماضي، قال ليبرمان: «نحن نشاهد مراوحة الجيش مكانه في ميدان المعركة، وإطلاق مئات الصواريخ في الشمال والجنوب» في الأيام الأخيرة. وتابع: «الحرب الوحيدة الجارية هي أن الجميع ضد الجميع في مجالس إدارة الحرب، ولا يمكن الانتصار بهذا الشكل». وأضاف: «أسوأ ما في الأمر هو أن الهدف الرئيسي للمؤسسة الأمنية، ليس حماية المدنيين، بل حماية الحكومة. نتنياهو يستخدم المؤسسة الأمنية من أجل زعيم صرب البوسنة مبلورد دوديك (الصورة)، وكتب الأخير على منصة إكس»: «اتفقنا على سحب هذا القانون ومواءمته بشكل أكبر مع القوانين المعمول بها في بعض الدول الأوروبية».

(فرانس برس)

تقرير

خطة عمل للمعارضة الإسرائيلية لإسقاط الحكومة

حيفا ـ **نايف زيداني**

يتصاعد الحراك المعارض لحكومة بنيامين نتنياهو، في ظل اتهامات له بالفشل في الحرب على غزة، وفي استعادة المحتجزين الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية، إضافة إلى غياب رؤية لكيفية إنهاء هذه الحرب ولليوم التالي، وذلك في ظل تباينات تكبر مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، إضافة إلى ترقب صدور مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو ووزير الأمن في حكومته يوآف غالانت. وفي ظل هذه الأوضاع، وبروز استطلاعات رأي تُظهر تراجع نتنياهو وحلفائه شعبياً، يتكثف حراك المعارضة الإسرائيلية، وبرز أمس الأربعاء الاجتماع بين رئيس المعارضة الإسرائيلية، رئيس حزب "يش عتيد" (هناك مستقبل) يئير لبيد، ورئيس حزب «يسرائيل بيتينو» (إسرائيل بيتنا) أفيغدور ليبرمان، ورئيس حزب «هيامين هملختي» (اليمين الرسمي) جدعون ساعر، واتّفاقهم على «خطة عمل لتغيير الحكومة من أجل مستقبل دولة إسرائيل». ودعا ثلاثتهم بيني غانتس، رئيس حزب «هيامينه هملختي» (المعسكر الرسمي)، الوزير في كابنيت الحرب، للاستقالة من الحكومة، والانضمام إلى منتدى استبدالها. ويأتي الاجتماع الثلاثي، أمس، بعد اجتماعات الكتل البرلمانية للأحزاب الثلاثة، في وقت سابق هذا الأسبوع في الكنيست، بما في ذلك اجتماع كتلة «إسرائيل بيتنا»، الذي دعا خلاله ليبرمان، لبيد وغانتس وساعر، للانضمام إليه من أجل إسقاط الحكومة. وفي أعقاب دعوته هذه، أعلن عن اللقاء الثلاثي الذي عُقد أمس، وقضيته الرسمية «تنسيق خطوات لإسقاط الحكومة». وخلال مؤتمر لنقابة المحامين، أعضاء حزب الليكود عن نتنياهو، لكن هذا الاحتمال لا يزال ضعيفاً، من جانب آخر، حتى لو انسحب غانتس وأعضاء حزبه من حكومة الطوارئ التي انضموا إليها منذ بداية الحرب، فستعود مبدئياً إلى حجمها السابق مع 64 نائباً وستحافظ على وجودها القانوني. في المقابل فقدت الحكومة شرعيتها في الشارع الإسرائيلي، وينعكس ذلك من خلال استطلاعات الرأي التي تمنح أغلبية لأحزاب المعارضة، كما ينعكس ذلك من خلال التظاهرات الاحتجاجية التي باتت تطالب بإعادة المحتجزين، واستقالة الحكومة، والتوجه إلى انتخابات جديدة.

غانتس خلال زيارة إلى واشنطن، مارس الماضي (ديرو انغرير/فرانس برس)

شرق غرب

واشنطن: ندعم الحراك في إدلب

قالت السفارة الأميركية في سورية، على منصة إكس أمس الأربعاء، إن أميركا تدعم «حقوق جميع السوريين في حرية التعبير والتجمع السلمي، بما في ذلك في إدلب»، مستنكرة «أسلوب الترهيب والوحشية على غرار النظام (السوري) الذي تمارسه هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) ضد المتظاهرين السلميين». وواصل جهاز الأمن العام (الذراع الأمنية للهيئة) حملته الأمنية ضد نشطاء الحراك، وقالت مصادر لـ«العربي الجديد»، إن الجهاز اعتقل، مساء أول من أمس الثلاثاء، ثلاثة شبان، ليرتفع عدد المعتقلين على خلفية الاحتجاجات إلى نحو 20.

(العربي الجديد)

بوتين يعين حارسه السابق أميناً لمجلس الدولة

وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الأربعاء، مرسوم تعيين معاونه اليكسي ديومين (الصورة)، والذي عمل لسنوات حارسه الشخصي، أميناً لمجلس الدولة، خلفاً لإيغور ليفيتين. في 2014، عيّن ديومين قائداً لقوات العمليات الخاصة الروسية، وشارك في ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا. في 2015، ترأس هيئة الأركان العامة للقوات البرية، قبل تعيينه نائباً لوزير الدفاع، ثم عيّنه بوتين حاكماً لمقاطعة تولا في 2016، وبعدها معاوناً له الشهر الحالي.

(العربي الجديد)

تفتيش مكتب في البرلمان الأوروبي بشبهة تدخل روسي

قال مكتب الادعاء الاتحادي في بلجيكا، أمس الأربعاء، إن الشرطة فتشت مقر إقامة موظف (لم يذكر اسمه) بالبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، ومكتبه في مبنى البرلمان في بروكسل بسبب «المساعدة في انتخاب المزيد من المرشحين المؤيدين لروسيا في البرلمان الأوروبي وتعزيز سردية معينة مؤيدة لروسيا فيه». وأضاف أنه تم تفتيش مقر البرلمان الذي يقع في فرنسا، وذلك قبل انتخابات البرلمان الأوروبي في 9 يونيو/ حزيران المقبل.

(أسوشييتد برس)

المكسيك: مقتل مرشح للانتخابات البلدية

قتل المرشح للانتخابات البلدية في ولاية موريلوس، ريكاردو اريزمندي، أول من أمس الثلاثاء، فيما جرح آخر في ولاية خالبسكو، غيلبرتو بالوما واثنان من مساعديه، بحسب حكومتي الولايتين. وجاء الهجومان قبل أقل من أسبوع على انتخابات لاختيار الرئيس و20 ألف مسؤول لمناصب عامة، وسط مقتل 30 مرشحاً، وفق منظمة سيفيسا غير الحكومية.

(فرانس برس)

حكومة صرب البوسنة تسحب قانون «العملاء الأجانب»

سحبت حكومة صرب البوسنة، مساء أول من أمس الثلاثاء، قانون «العملاء الأجانب» (تصنيف للمنظمات التي تتلقى تمويل من الخارج)، من جدول أعمال جلسة البرلمان صربسكا، الذي كان وراءه زعيم صرب البوسنة مبلورد دوديك (الصورة)، وكتب الأخير على منصة إكس»: «اتفقنا على سحب هذا القانون ومواءمته بشكل أكبر مع القوانين المعمول بها في بعض الدول الأوروبية».

(فرانس برس)

قضية

يثير طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار طلبات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين، تساؤلات عن القدرة على معاقبة هؤلاء بسبب الحرب التي يشنها الاحتلال على غزة

طلبات الاعتقال الدولية

هل تضع المحكمة الجنائية القادة الإسرائيليين في مأزق؟

لندن ـ **ربيع عبد**

بطرح طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان إصدار مذكرات اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين، على خلفية الحرب على غزة، الكثير من التساؤلات عن إمكانية أن تؤدي إلى تحقيق العدالة وتطبيق القانون الدولي، في الوقت الذي تعلن الولايات المتحدة رفضها لمثل هذا القرار. ويأتي طلب خان الذي تنظر فيه لجنة من قضاة المحكمة الجنائية الدولية، بالتوازي مع كشف صحيفة ذا غارديان البريطانية، الثلاثاء الماضي، أن «الموساد» الإسرائيلي تنصّت على مدار سنوات عديدة على عمل المحكمة، وقام بمحاولات أخرى لابتزاز المدعية العامة السابقة فاتو بنسودا التي كانت تعمل على التحقيق ضد إسرائيل، بهدف وقف هذه التحقيقات. كما كشفت «ذا غارديان» عن تورط إسرائيل في عمليّات تجسس بحق المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام كريم خان. وبحسب التحقيق، شنّت إسرائيل «حرباً» سرية دامت قرابة عقد من الزمن ضد المحكمة، عن طريق وكالات الاستخبارات الخاصة بها، عبر مراقبة وقرصنة وتشويه وتهديد كبار موظفي المحكمة الجنائية في محاولة لتعطيل تحقيقاتها. وبحسب التحقيق، التقطت الاستخبارات الإسرائيلية اتصالات العديد من مسؤولي المحكمة، بمن فيهم خان، واعترضت المكالمات الهاتفية والرسائل والبريد الإلكتروني والوثائق. وبحسب ما نقلت الصحيفة عن ضباط في الاستخبارات الإسرائيلية ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين، فإن حرب إسرائيل على المحكمة بدأت في يناير/ كانون الثاني 2015، عندما تم التأكيد أن فلسطين ستنضم إلى المحكمة بعدما تم الاعتراف بها كدولة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولعل هذا الكشف الجديد يُفسّر كيف عرف نتنياهو مسبقاً بنوايا المحكمة في إصدار مذكرات اعتقال بحق قادة إسرائيليين، وهو ما تناقلته وسائل الإعلام الإسرائيلية قبل الإعلان الرسمي من قبل كريم خان. ويعتمد التحقيق المنشور على مصادر من شخصيات أمنية وعسكرية إسرائيلية سرّبت هذه المعلومات للجهة التي عملت على التحقيق، وبحسب ما جاء فيه، فإن اتصالاً تم اعتراضه أخيراً من قبل إسرائيل أشار إلى أن كريم خان كان يريد إصدار أوامر اعتقال ضد إسرائيليين لكنه كان تحت «ضغط هائل من الولايات المتحدة»، وفقاً لمصدر مطلع على محتواه. وقالت «ذا غارديان» إن نتنياهو كان مهتماً جداً بعمليات الاستخبارات ضد المحكمة الجنائية، ووصفه أحد مصادر الاستخبارات بأنه «مهووس» بالاعتراضات المتعلقة بالقضية. ولم تقتصر عمليات التجسس على المحكمة على جهة أمنية إسرائيلية واحدة، بل شملت إشرافاً من مستشارين للأمن القومي، وجهوداً لوكالة «الشاباك»، وأيضاً مديرية الاستخبارات العسكرية «أمان»، وقسم الاستخبارات السيبرانية وحدة 8200. وتمت مشاركة المعلومات الاستخباراتية المستخلصة من الاعتراضات مع وزارات العدل والشؤون الخارجية والشؤون الاستراتيجية. بدورها، قالت المحكمة الجنائية الدولية، وفق «ذا غارديان»، إنها على علم بـ«أنشطة جمع المعلومات الاستخباريّة النشطة التي تقوم بها عدة وكالات وطنيّة معادية للمحكمة». وأضاف مسؤولون فيها أن المحكمة تنفذ باستمرار إجراءات مضادة لمثل هذه الأنشطة، وأن «أياً من الهجمات الأخيرة ضدها من قبل وكالات الاستخبارات الوطنية لم تخترق الأدلة الأساسيّة للمحكمة، والتي ظلت آمنة».

إعلان كريم خان الأسبوع الماضي سعيه لتقديم طلبات الاعتقال من الجنائية الدولية بحق قادة إسرائيليين وآخرين من «حماس»، كان مفاجئاً بالنسبة إلى عدد من الخبراء، خصوصاً مع وجود تهم «بالانحياز» لإسرائيل طاولت خان من مؤسسات حقوقيّة. لكن ذلك لا يقلل من أهمية الطلبات التي يسعى المدعي العام لتقديمها.

وقال أستاذ القانون في جامعة سيتي لندن مازن المصري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن لهذا القرار أهمية كبرى، متوقعاً أنه «سيواجه بمقاومة شديدة وبضغوط على المحكمة الجنائية» لكون الموضوع حساساً جداً. واعتبر أن القضاة في المحكمة الابتدائية «على الأغلب سيقبلون طلب المدعي العام الذي استشار سبعة خبراء في القانون الدولي، فهو لن يُقدم على موضوع مرتفع الحساسية من دون أن يكون متأكداً من أن لديه ملفاً قوياً من الناحية القانونية». وعند طلبات الاعتقال من الجنائية الدولية، أشار المصري إلى أن حرية الحركة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حول العالم «ستتقيّد بشكل كبير، خصوصاً أن عدداً من الدول أعلنت التزامها قرارات المحكمة، حتى تلك الحليفة مثل ألمانيا». وردّاً على سؤال عن التهم التي ستُوجّه لشخصيات الفلسطينية والتي تبدو كأنها أكثر عدداً مقارنة بالجانب الإسرائيلي، لفت المصري إلى أن خان «يحاول أن يقوم بتوازنات، خصوصاً بعد هذا القرار الذي يطاول رئيس الوزراء الإسرائيلي». وأوضح المصري أن «التهم التي يتهمون إسرائيل بها، هي أمور حصلت وتحصل في سياق الحرب على غزة، مثل القتل والتجويع واستهداف المدنيين. أمّا التهم الفلسطينيّة فيمكن وضعها في إطار «البربريّة» مثل التعذيب والعنف الجنسي، على الرغم من أننا شهدنا تعذيباً للفلسطينيين وعنفاً جنسياً بحقهم بحسب العديد من التقارير».

> مازن المصري: حركة نتنياهو ستتقيّد بشكل كبير
>
> سونيا بولس: تنفيذ مذكرات الاعتقال يتطلب تعاون الدول

وأضاف: «التهم ضد قادة حماس تُصورهم على أنهم «غوغاء»، وتتعلق بالقتل والذبح والاغتصاب، بينما التهم ضد الإسرائيليين تبدو وكأنها تحصل في أي حرب، وهي أمور يمكن ملاحظتها». وتابع: «قد نشهد توسيع التهم ضد شخصيات إسرائيلية أخرى في المستقبل، خصوصاً أن المدعي العام قال إن التحقيق في بدايته».

وعن أسباب تحرك خان لإصدار طلبات الاعتقال من الجنائية الدولية، وهو الذي أغلق سابقاً تحقيقات ضد الولايات المتحدة وبريطانيا في المحكمة تتعلق بالعراق وأفغانستان، قال المصري: «أداء المحكمة تاريخياً يثبت أنها منحازة، وكل القضايا فيها تتعلق بدول أفريقية أو أوروبا الشرقية، لكن أعتقد أن الأمور وصلت إلى درجة أن المحكمة أمام حالة لا تستطيع أن تتجاهلها، خصوصاً مع كل التدخّل الدولي الحاصل من مؤسسات دوليّة، فصار لزاماً عليها التدخّل وإلا فقدت مصداقيتها، وقد تنسحب دول منها بتهمة أنها محكمة أفريقية وليست محكمة عالمية». وأضاف المصري: «أعتقد أن أحد الأسباب التي أسهمت في تحرّك المدعي العام، أن نتنياهو وحزب الليكود عموماً، أصبحوا منبوذين على مستوى دولي، فالعلاقة بين نتنياهو والرئيس الأميركي جو بايدن ليست جيدة، وهذا ينعكس أيضاً على الدول الغربية الأخرى، لذلك نرى التركيز في التهم على نتنياهو و(وزير الأمن يوآف) غالانت الذي هو من الليكود، وليس استهداف إسرائيل كإسرائيل، وهو أمر له مقبولية أكثر في الدول الغربية». وخلص المصري إلى القول: «قد تتوسع التهديدات ضد المحكمة الجنائية مستقبلاً، وقد تؤخّر بعض الدول دفع مخصصاتها للمحكمة كوسيلة ضغط، وهي ضغوط لا تُجري علناً».

من جهتها، قالت الأستاذة المشاركة في قسم القانون الدولي لحقوق الإنسان في جامعة نيريجا الإسبانية سونيا بولس، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن قرار خان المتوقع لإصدار طلبات الاعتقال من الجنائية الدولية «لحظة تحوّل تاريخية إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أنه منذ تأسيسها في عام 1948، تمتعت إسرائيل بإفلات شامل من العقاب على جميع انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي». وأضافت: «هذا ما يفسّر أيضاً سبب تشكيل المدعي العام لجنة مكونة من خبراء القانون الدولي لدعم مراجعة الأدلة والتحليل القانوني في ما يتعلق بطلبات أوامر الاعتقال هذه. وهذه هي المرة الأولى التي يواجه فيها زعيم غربي العدالة الدولية منذ محاكمات نورمبرغ (للقادة النازيين بعد الحرب العالمية الثانية)، حتى من دون أن يُهزم». وأشارت بولس إلى أن إصدار مذكرات الاعتقال «ليس سوى خطوة أولى، وتنفيذها يتطلب تعاون الدول، ومنذ لحظة إصدار مذكرات الاعتقال، هناك 124 دولة ملزمة باعتقال ونقل نتنياهو وغالانت إلى لاهاي إذا كانا موجودين على أراضيها. وبافتراض أنهما لن يسافرا، فإن تنفيذ مذكرات الاعتقال يستطلب تعاوناً إسرائيلياً، وهو أمر غير وارد في الوقت الحالي». وأضافت: «مع ذلك، فإن الجرائم الدولية لا تخضع لقوانين التقادم، ما يعني أنه حتى في غضون عشر أو عشرين سنة من الآن، لا يزال من الممكن محاكمة المسؤولين الإسرائيليين. أمّا على المدى القصير، فيظل إصدار أوامر الاعتقال أمراً أساسياً للضغط على الدول واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها لمنعها من بيع الأسلحة أو نقلها إلى إسرائيل. ويمكن أن يخلق بيئة مواتية لطلب سبل قانونية إضافية ضد إسرائيل والمسؤولين الإسرائيليين، مثل اللجوء إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية».

أما عن التهم الموجهة للجانب الإسرائيلي التي تتركز بقدر كبير حول قضية التجويع الجماعي، ولا تتناول قضايا أخرى حصلت وما زالت تحصل بحسب العديد من التقارير، مثل العنف الجنسي، والمقابر الجماعية، وتعمّد قتل الصحافيين، وغيرها، قالت بولس إن التركيز على التجويع من أجل اتهام نتنياهو وغالانت بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ليس مفاجئاً لعدّة أسباب، «أولاً وقبل كل شيء توجد أدلة كثيرة لا جدال فيها في ما يتعلق التجويع، بما في ذلك قطع إمدادات السلع الأساسيّة، وتدمير البنية التحتية لإنتاج الغذاء في غزّة، ومنع المساعدات الإنسانيّة، ومهاجمة عمّال الإغاثة، ومهاجمة المدنيين الذين يصطفون للحصول على الغذاء». وأضافت: «ثانياً، من الأسهل توريط القيادة السياسية الإسرائيلية مباشرةً بالجرائم المرتبطة بالمجاعة، فقرار قطع إمدادات السلع الأساسية وقطع الوقود والكهرباء وإغلاق جميع الحدود قد اتُّخذ من قبل القادة الإسرائيليين. ومع ذلك، فإن قرار اتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانيّة وليس الإبادة الجماعيّة في ما يتعلق بتجويع السكان المدنيين أمر مثير للدهشة». ورأت أن «القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل الدوليّة والتقرير الخاص الصادر عن مقررة الأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة فرانشيسكا ألبانيز، يوثقان سلسلة من التصريحات الصادرة عن مسؤولين إسرائيليين تتضمن نيّة الإبادة الجماعية، ولهذا من المفاجئ أن المدعي العام قرر عدم إدراج جريمة الإبادة الجماعية». وأكدت بولس وجود جرائم أخرى غائبة «بشكل مثير للدهشة، مثل الجرائم المتعلقة بتعذيب المعتقلين الفلسطينيين حتى مع وجود أدلة موثوقة. لكن من المتوقع أن يسعى المدعي العام لإصدار المزيد من أوامر الاعتقال في المستقبل، ونأمل أن تصحح الأوامر المستقبلية هذه العيوب الخطيرة، منها أن التهم تبدأ فقط بعد السابع من أكتوبر».

واعتبرت بولس أن ما دفع خان إلى التحرك «خطورة الجرائم التي تُرتكب في غزة وحجم المعاناة الإنسانية التي تشهدها ومستويات الدمار والمحو غير المسبوقة»، وتساءلت: «كيف يمكن للمحكمة أن تتجاهل مثل هذه المعاناة التي يشاهدها جميع سكان الأرض ببث حيّ؟ لكان الأمر كارثياً بالنسبة إلى مصداقيتها». وخلصت إلى القول إن «قرار جنوب أفريقيا برفع قضية ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية لاتهامها بانتهاك اتفاقية منع الإبادة الجماعية شكّل عاملاً مهماً في الضغط على المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى حركة احتجاج عالمية غير مسبوقة ضد الحرب، أما الولايات المتحدة فستجد نفسها معزولة بسبب موقفها العدائي وتهديداتها للمحكمة الجنائية الدولية».

كريم خان في باريس، فبراير 2024 (دميتار ديلكوف/فرانس برس)

دولة منبوذة

تعليقاً على تحقيق «ذا غارديان» الذي كشف تجسس إسرائيل على المحكمة الجنائية الدولية، كتب الصحافي في «يديعوت أحرونوت» إيتمار أيخنير، أمس الأربعاء، أن هذه القضية تورط إسرائيل أمام المحكمة، وتُظهر إسرائيل دولة منبوذة تعتمد على أساليب مظلمة متبعة من الأنظمة الديكتاتورية. من جهته، اعتبر الكاتب روجير البير، في «هآرتس»، أن ما ورد في تحقيق «ذا غارديان» يدل على أن رئيس الحكومة انتقل الى الجانب المظلم.

تقرير

الالتفاف على قرار محكمة العدل الدولية

بعد أيام على أمر محكمة العدل الدولية الاحتلال الإسرائيلي بوقف هجومه في رفح، صدرت نصائح وإرشادات من مؤسسات وشخصيات مصنّفة «ليبرالية»، للتحايل على قرار المحكمة. مع العلم أن هذه المؤسسات والشخصيات، انتقدت حكومة بنيامين نتنياهو في العام الماضي، بسبب الخطة الحكومية لتقييد القضاء

نصائح وإرشادات إسرائيلية من تيارات ليبرالية لحكومة الاحتلال

حيفا ـ **امطانس شحادة**

أصدرت محكمة العدل الدولية في 24 مايو/أيار الحالي قراراً أمرت فيه إسرائيل بوقف هجومها العسكري على رفح فوراً، مشيرة إلى أن «الوضع الحالي ينطوي على مخاطر جديدة بإلحاق أضرار بحقوق السكان في غزة لا يمكن إصلاحها». في هذه الحالة كما حالات أخرى خلال حرب الإبادة على غزة، تجنّد المجتمع الإسرائيلي والأحزاب السياسية كافة، من التحالف الحكومي والمعارضة، لرفض تدخل محكمة العدالة الدولية ودعم استمرار الحرب والدفاع عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس وفقاً لادعاءاتهم. وما لفت الانتباه هو تجنّد مؤسسات وشخصيات حقوقية محسوبة على التيار الليبرالي في إسرائيل و«معسكر السلام»، في توفير تبريرات وإعطاء إرشادات ونصائح للحكومة الإسرائيلية حول كيفية الرد والتعامل مع قرار محكمة العدل الدولية وكيفية استمرار في الحرب من دون اعتبار ذلك خرقاً لقرار المحكمة. وقد كان غالبية هؤلاء من أشد المعارضين والمنتقدين لحكومة بنيامين نتنياهو في العام الماضي بسبب الخطة الحكومية لتقييد القضاء، واتهامها بالقضاء على الديمقراطية والحقوق الليبرالية في إسرائيل وتقييد مكانة السلطة القضائية.

وبعد قرار محكمة العدل الدولية نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ما وُصف بـ«وثيقة إرشاد للحكومة الإسرائيلية»، من أجل التعامل مع قرار محكمة العدل الدولية لمنع وقف الحرب على غزة. واوضحت الوثيقة أن صيغة القرار وفّرت هامش مناورة واسعاً لإسرائيل قادرة من خلاله الاستمرار بالهجوم البري على رفح والادّعاء بأنها لم تخرق القرار. وادّعت الوثيقة، حول عملية رفح، أن محكمة العدل الدولية قررت أنه «يجب على إسرائيل أن توقف فوراً هجومها العسكري، وأي عمل آخر في رفح، من شأنه أن يفرض على السكان الفلسطينيين ظروفاً معيشية يمكن أن تؤدي إلى إبادتهم كلياً أو جزئياً». و«المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» هو «مؤسسة بحثية وتطبيقية مستقلة وغير حزبية، تعمل في الساحة العامة الإسرائيلية في مجالات الحكم والاقتصاد والمجتمع. وتتمثل أهدافها في تعزيز القيم والبنية التحتية المؤسسية لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، لتحسين أداء الهياكل الحكومية والاقتصاد، وصياغة طرق لمواجهة التحديات الأمنية مع الحفاظ على القيم الديمقراطية وتعزيز الشراكة والتماسك المدني المشترك في المجتمع الإسرائيلي متعدد الأوجه»، بحسب التعريف على موقع المعهد الإلكتروني. ووفقاً للمعهد الإسرائيلي، فإن الصيغة الغامضة لقرار محكمة العدل الدولية سمحت بمواصلة النشاط العسكري في رفح، مع اتخاذ خطوات إضافية من شأنها ضمان الاستجابة الكافية للاحتياجات الإنسانية وأمن السكان المدنيين. أي أنه، بحسب المعهد، فإن على إسرائيل تسهيل إدخال المساعدات الإنسانية والأغذية والأدوية، والمحافظة على مستوى «قتل مقبول» من المدنيين، بغية الاستمرار في الهجوم في رفح. وتبنّى المعهد رد إسرائيل الرسمي على قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر في بيان مشترك لوزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الإسرائيليين، بعد ساعات على صدور قرار محكمة العدل الدولية في 24 مايو الحالي. وذكرت إسرائيل في ردها الرسمي أنه «لم ولن يكون في منطقة رفح أي نشاط عسكري يخلق ظروفاً معيشية يمكن أن تؤدي إلى إبادة سكان فلسطينيين كلياً أو جزئياً».

كما نصح المعهد إسرائيل في العمل على ضبط تصريحات القيادات السياسية حول رفح، لعدم السماح بحصول محكمة العدل الدولية على إثباتات ودلائل. وتابع المعهد في وثيقته: «في ضوء الضرر الذي لحق بإسرائيل نتيجة التصريحات غير اللائقة لشخصيات عامة إسرائيلية، من المهم تجنب التصريحات التي توحي بوجود نية لانتهاك القانون. كما أن هناك حاجة لفحص هذه الادعاءات عبر أجهزة القانون الإسرائيلية. ويجب مواصلة مكافحة ظاهرة تصريحات الجنود غير اللائقة في غزة، والعمل على منع نشر مثل هذه التصريحات على شبكات التواصل الاجتماعي». أي أن المعهد، الذي تغنى بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، أرشد حكومة إسرائيل، بكيفية الاستمرار بالحرب والقتل، مع الاهتمام بشكل أكبر بإدخال المساعدات، وضبط التصريحات، وربما تقليل أعداد القتلى المدنيين، من دون المطالبة بوقف الحرب والقتل والدمار، بل السيطرة على حدة كل ذلك للاستمرار في الحرب. وكان لمرخاي كريمنتسير موقف معارض لما سماه تدخل محكمة العدل الدولية في الحرب على غزة. وكريمنتسير شغل سابقاً مناصب عديدة في مجال تدريس الحقوق وفي مؤسسات حقوقية، ومنها محاضر في كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، ورئيس إدارة «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» وعضو إدارة «الصندوق الجديد لإسرائيل»، المصنّف بكونه «من أبرز المؤسسات اليسارية»، فضلاً عن شغله مناصب في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية».

وأوضح كريمنتسير في مقال في صحيفة هآرتس نشر في 24 مايو الحالي، موقفه الرافض والمعارض لتدخل محكمة العدل الدولية في الحرب على غزة. وكتب: «كان الطلب الرئيسي والمخزي الذي تقدمت به جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية في لاهاي، هو إصدار أمر مؤقت يلزم إسرائيل بوقف عملياتها القتالية بشكل كامل في قطاع غزة، أو على الأقل في محافظة رفح، ضحية لهذه الجريمة قبل قيامها، أن تعتبره الذين يعتقدون أنه من الجيد لإسرائيل أن توقف القتال في قطاع غزة مقابل إطلاق سراح جميع المختطفين، سيعارضون بشدة أن يكون ذلك نتيجة لقرار محكمة دولية يمكن أن تكتل أيدي إسرائيل عندما تعمل على حماية نفسها وسكانها». وأضاف: «كان ينبغي رفض مثل هذا القرار بشكل كامل وبأشمئزاز، باعتباره خطراً على وجود إسرائيل وأمنها. ومن شأن مثل هذا القرار أن يلحق ضرراً شديداً، إن لم يكن قاتلاً، بسمعة المحكمة».

> مردخاي كريمنتسير: إسرائيل لا ترتكب إبادة جماعية في غزة

وادعى كريمنتسير أنه «على الرغم من الأصوات غير المسؤولة (داخل إسرائيل) التي تحدثت عن الإبادة الجماعية في غزة، فإن إسرائيل لا ترتكب ولا تنوي ارتكاب إبادة جماعية في غزة. ولذلك ليس لديها سبب للخوف، وليس لديها سبب لمعارضة الأمر الذي يمنعها من فعل ما لا تنوي فعله. إن الامتناع عن ارتكاب الإبادة الجماعية لا يعني مجرد الامتثال لأشد قواعد القانون الدولي قسوة، بل هو أيضاً مطلب أخلاقي من الدرجة الأولى، ينبغي لإسرائيل، باعتبارها ضحية لهذه الجريمة قبل قيامها، أن تعتبره أمراً بديهياً لا يمكن مناقشته. ومن المثير للجدل ما إذا كان هناك أساس متين ومبرر للأوامر الجديدة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ولكن لا يوجد سبب وجيه بما فيه الكفاية لمعارضتها». وفي الوقت نفسه، اعتبر كريمنتسير أنه «لا يمكن لإسرائيل أن تقف مكتوفة الأيدي بسبب القرار، إذ أشارت محكمة العدل الدولية إلى انتقال 800 ألف نسمة من رفح إلى منطقة المواصي، في ظل أحوال صعبة للغاية، هذه الظروف قد تؤدي إلى وفيات على نطاق واسع. ويجب على إسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها، وأن تساعد أيضاً الدول الأخرى، لضمان ظروف الحياة لهذا العدد الكبير من النازحين. كذلك يجب أن تهتم إسرائيل بأن تفتح مصر معبر رفح لإدخال المساعدات، والسماح بدخول لجان تحقيق وفحص تابعة للأمم المتحدة». تبيّن هنا أن الدفاع عن الحرب واستمرارها ورفض اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وإبادة شعب، لم يقتصر على التيارات اليمينية المتطرفة، بل هي محل إجماع في المجتمع الإسرائيلي والتيارات السياسية. ورفضت التيارات «الليبرالية الديمقراطية» اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة، واستخرجت من التوجه إلى محكمة العدل الدولية داعية للتحايل على قرارها. واثبتت هذه التيارات أنها ليبرالية في الشكل، بينما تبنّت الرواية الصهيونية في المضمون مع استماتتها في الدفاع عن جرائم دولة إسرائيل. وقد أوضح المفكر الغربي عزمي بشارة، زيف وسطحية هذه التيارات وتبنيها موقفاً مدافعاً عن حرب الإبادة في غزة، وذلك في تحليله المميز وتشريحه لمقال الأكاديمية الإسرائيلية إيفا إيلوز (التي تدعي أنها تنتمي لمعسكر السلام في إسرائيل) قبل أيام، اتهمت فيها حركات الاحتجاج الطلابية العالمية بالأسامية بسبب احتجاجهم على سياسات إسرائيل، ورفضهم لحرب الإبادة على غزة ومطالبتهم الدول الغربية بسحب الاستثمارات من إسرائيل. واستغربت الكاتبة اعتبار أن «رد إسرائيل على عملية إرهابية بحجم عملية السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وإن كان متمثلاً في قصف منطقة كثيفة بالسكان، ونتيجة له سقط ضحايا مدنيون، هو عملية إبادة». ردود التيار المسمى «ليبرالي ديمقراطي» في إسرائيل تجاه قرار محكمة العدل الدولية أوضح أن هذا الاستغراب ليس حكراً على إيلوز، بل طاول تياراً بكامله تعامل مع كل من لا يتبنى الرواية الإسرائيلية الصهيونية، بأن له في مداميك ثقافية عميقة مواقف عدائية ولاسامية تجاه إسرائيل وتجاه اليهود.

أردوغان يهاجم نتنياهو

رأى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأربعاء، أن إسرائيل تحاول الضغط على محكمة العدل الدولية والقضاة، «إذا يجب منعها من القضاء على آخر ذرة من الإيمان بتجلي العدالة». وأضاف خلال اجتماع كتلة حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي، أن «العالم يتابع بشكل مباشر وحشية مصاص الدماء المعتوه (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو». وشدّد على أنه «بتحالف البشرية، يجب أن تتوقف الإبادة الجماعية على الفور».

من جلسة محكمة العدل الدولية في 24 مايو الحالي (لِيلَ غاماون/فرانس برس)

الحدث

الاحتلال ينفّذ غارات وهمية ويخرق جدار الصوت جنوباً وشرقاً وحزب الله يردّ بمسيّرات

لبنان يتراجع عن اللجوء لـ«الجنائية»

نفذت مقاتلات الاحتلال الإسرائيلي غارات وهمية فوق مناطق مختلفة، وهو ما أحدث حالات خرق لجدار الصوت في أجزاء مختلفة من لبنان، في مقابل إطلاق حزب الله مسيّرات عدة باتجاه الشمال الفلسطيني المحتل. وسُجل موقف مفاجئ للحكومة اللبنانية، تراجعت فيه عن اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة إسرائيل

بيروت ـ **رينا الجمّال**

على وقع استمرار المواجهات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، كان لافتاً تراجع حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عن قرار لجوء لبنان إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة إسرائيل، في موازاة ارتفاع نبرة التهديدات الإسرائيلية، إثر زيارتين في أقل من أسبوع لرئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، للحدود مع لبنان.

وأول من أمس الثلاثاء، أصدرت الحكومة اللبنانية قراراً بالعودة عن تكليف وزارة الخارجية تقديم إعلان إلى المحكمة الجنائية الدولية بقبول اختصاصها في التحقيق والملاحقة القضائية لكل الجرائم المرتكبة على الأراضي اللبنانية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، والتي تدخل في نطاق ولايتها القضائية بما فيها تلك التي طاولت الصحافيين والمسعفين ومتطوعي الدفاع المدني. ومن دون ذكر توضيحات والأسباب الكامنة وراء الخطوة، عدّلت الحكومة قرارها الصادر في 26 إبريل/نيسان الماضي، المتعلق بتقرير المنظمة الهولندية للبحث العلمي التطبيقي «تي آن او» المرتبط بالتحقيق باستشهاد الصحافي اللبناني في وكالة رويترز عصام عبدالله، وقرّر فقط أخذ العلم بالتقرير، و«الطلب إلى وزارة الخارجية والمغتربين ضمّه إلى الشكوى التي تقدّم بها لبنان بهذا الخصوص أمام الأمم المتحدة إضافة إلى تكليف الوزارة تقديم ما يمكن من شكاوى أمام الهيئات والمنظمات الدولية».

وحاولت «العربي الجديد» التواصل مع ثلاثة وزراء للتعليق على أسباب التراجع وتوضيح القرار الصادر في جلسة الثلاثاء، لكنهم رفضوا التعليق. وحول ذلك، رأى المحامي فاروق المغربي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «لبنان بهذه الخطوة خسر فرصة تاريخية نحو العدالة وأقلّه إصدار مذكرات إلقاء قبض بحق مسؤولين إسرائيليين ارتكبوا جرائم في لبنان، سواء الحرب، أو الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية، وضمنها القتل المتعمّد للصحافيين». واعتبر أن «هناك تحليلات كثيرة وراء خطوة الحكومة، ومنها هواجس قد تكون لدى حزب الله من إصدار مذكرات شبيهة بحق قياديين تابعين له أو مسؤولين بالدولة اللبنانية، أو أن تدخلات أميركية وأوروبية حصلت لدى الحكومة والخارجية اللبنانية لتفادي المزيد من التعقيدات بفعل احتمال صدور مذكرات توقيف أخرى، أو التقاء مصالح، لكن بجميع الأحوال، فإن الثابت اليوم أن لبنان خسر فرصته التاريخية نحو العدالة».

وفي مواكبة لحصيلة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان منذ الثامن من أكتوبر الماضي، تاريخ بدء المواجهات على الحدود مع فلسطين المحتلة، بعد يوم من بدء عملية «طوفان الأقصى» في غزة، قدمت الأمينة العامة للمجلس الوطني للبحوث العملية تمارا الزين لـ«العربي الجديد» أحدث الأرقام الصادرة حتى 21 مايو/أيار الحالي والخاصة بالعدوان. وقالت إن العدد الإجمالي لجميع الاعتداءات الإسرائيلية التي طاولت مناطق عدة من لبنان بلغ 4841 اعتداءً، بدوره، اعتبر رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، قائدها العام الجنرال أرولدو لاثارو، أمس الأربعاء، أن «حياة الكثيرين تعطلت وفقد الكثير من الناس أرواحهم، ولا يزال آلاف الأشخاص نازحين وقد فقدوا منازلهم وسبل عيشهم. وباعتبارنا قوات حفظ سلام، فإننا نجدد التزامنا كلّ يوم بعملنا لاستعادة الاستقرار».

> فاروق المغربي: قد يكون لحزب الله هواجس من المحكمة الجنائية
>
> الأمينة العامة للمجلس الوطني للبحوث العملية: 4841 اعتداءً على لبنان

وحث لاثارو خلال احتفال اليونيفيل باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة «جميع الأطراف وجميع القوى الفاعلة على وقف إطلاق النار، وإعادة الالتزام بالقرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)، وبدء العمل على إيجاد حل سياسي ودبلوماسي، وهو السبيل الوحيد لحل هذا الوضع».

ميدانياً، قصف الاحتلال مدفعياً، أمس الأربعاء، عيتا الشعب ومنطقة وادي حسن عند أطراف الجبين وشيحين، والناقورة وعلما الشعب ومنطقة الميسات في أطراف الوزاني. كما استهدفت دبابة إسرائيلية متمركزة في مستوطنة المطلة كفركلا. وتعرض موقع الجيش اللبناني عند أطراف بلدة علما الشعب، لرشقات رشاشة أطلقها الاحتلال من داخل الأراضي المحتلة من دون وقوع إصابات.

واستهدف حزب الله، أمس الأربعاء، التجهيزات التجسسية المستحدثة في موقع الراهب، وانتشارا لجنود الاحتلال في حرج شتولا، وموقع البغدادي. وسقط صاروخ على هدف عسكري للجيش الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل، أمس، من دون تفعيل صافرات الإنذار. وأعلن الجيش الإسرائيلي أن المضادات الجوية لسلاح الجو اعترضت، أمس، مسيرة فوق مستوطنة نهاريا، ومسيرتين باتجاه الجليل.

وليل الاثنين ـ الثلاثاء، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على الناقورة والمنطقة الواقعة بين بيت ليف وجبل بلاط. وقصف مدفعياً أطراف الناقورة وطبريحرفا وعلما الشعب والضهيرة. وحلّق طيرانه الاستطلاعي فوق معظم مناطق الجنوب اللبناني، ملقياً القنابل المضيئة على المناطق الحدودية، فضلاً عن القنابل الحارقة على أطراف الناقورة وجبل اللبونة وعلما الشعب وطبريحرفا والضهيرة.

ومساء الثلاثاء، نفذ الطيران الإسرائيلي غارات وهمية في أجواء مدينتي صيدا وصور، وخرق جدار الصوت في النبطية وإقليم التفاح وجزين، جنوبي لبنان، وفوق سهل البقاع، شرقي لبنان. وهاجم حزب الله، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، مواقع السماقة والراهب وبياض بليدا. ومساء أول من أمس الثلاثاء، اعتبر الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، أنه «يجب أن ناخذ العبرة» من العدوان الإسرائيلي على غزة، مشيراً في كلمة بختام مراسم تقبيل العزاء بوفاة والدته، أن «البعض يقولون هذه إسرائيل جارة وتريد أن تعيش بسلام ونحن نعتدي عليها ولم تضربنا بوردة، لا أعرف هؤلاء في أي عالم يعيشون. من سيحمي لبنان؟ القرارات الدولية؟ فقط علينا نحن أن نُنصغي للمجتمع الدولي يطلب منا أن ننسحب فلننسحب، أن نُسلّم سلاحنا فلنُسلّم سلاحنا والباقي يتكفّل به المجتمع الدولي». ومساء أول من أمس الثلاثاء، تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بإعادة سكان منطقة الشمال إلى منازلهم، مضيفاً في تصريحات له خلال زيارته المنطقة الحدودية مع لبنان: «ملتزمون بإعادة السكان سالمين إلى منازلهم، مشدّداً على أن «هذا أحد أهداف الحرب، ولن نتخلى عنه»، وذلك في زيارته الثانية خلال أقل من أسبوع إلى المستوطنات القريبة من الحدود مع لبنان.

تدريبات لمستوطنيين على الحدود مع لبنان، الثلاثاء (إيال مارغوليت/رويترز)

«اقضوا عليهم»

خلال زيارتها مواقع عسكرية إسرائيلية على الحدود مع لبنان، اظهرت صور نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي المرشحة الجمهورية السابقة للانتخابات الرئاسية الاميركية نيكي هيلي، اثناء كتابتها عبارة «اقضوا عليهم» على قذيفة اسرائيلية، وفقا لوكالة فرانس برس. ونشر عضو الكنيست، السفير الاسرائيلي السابق لدى الامم المتحدة، داني دانون، الصورة على حسابه في منصة اكس (تويتر سابقا)، مساء اول من امس الثلاثاء، خلال مرافقته هيلي في جولتها.

رصد

خلال مسيرة للحوثيين دعما لقطاع غزة في صنعاء، مارس الماضي (محمد حمود/Getty)

إيران تزوّد الحوثيين بتقنية صاروخ «قدر»

ذكرت وكالة تسنيم الإيرانية (شبه حكومية)، أمس الأربعاء، أن إيران زودت جماعة الحوثيين في اليمن بتقنية صناعة صواريخ باليستية مضادة للسفن، مشيرة إلى أن طهران وضعت تقنية إنتاج الصاروخ الباليستي الإيراني المضاد للسفن «قدر»، تحت تصرّف الجماعة. وقالت الوكالة: «الآن الصاروخ أصبح سلاحاً قادراً على تشكيل تهديد خطير لمصالح الولايات المتحدة وحليفها الرئيسي في المنطقة، الكيان الصهيوني». في غضون ذلك أشارت إلى أنه على غرار الصاروخ الإيراني «قدر»، فإن صاروخ «محيط» اليمني قادر على تفجير أهداف في البحر، مضيفة أن «القوات اليمنية تمتلك صواريخ أرض جو منذ سنوات عديدة»، وأنه «بعد غزو اليمن من قبل التحالف الذي تقوده السعودية في مارس/آذار 2015، حوّلت القوات اليمنية (مسلحي الجماعة) صواريخ سام (السوفييتية) إلى صواريخ أرض-أرض تعرف باسم قاهر-2 وقاهر-2 إم، والتي نفذت العديد من العمليات الناجحة ضد أهداف معادية»، وفق قولها. كما لفتت إلى أنه «على غرار صاروخ قدر، تم تزويد صاروخ محيط اليمني بجهاز بصري (نظام توجيه)، يمكّنه من إصابة سفن حربية معادية». من جهتها لم ترد وزارة الخارجية الإيرانية على طلب وكالة «رويترز» للحصول على تعليق.

في هذه الأثناء، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، في بيان أمس، استهداف «6 سفن انتهكت قرار حظر الوصول لموانئ فلسطين المحتلة، منها 3 سفن في البحر الأحمر وسفينتان في البحر العربي وسفينة في البحر الأبيض المتوسط». وكانت القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم»، قد قالت على منصة إكس، أمس، إن جماعة الحوثيين أصابت سفينة الشحن «إم في لاكس» المملوكة لليونان والتي ترفع علم جزيرة مارشال، بثلاثة صواريخ، وأن قوات القيادة دمّرت في حادث منفصل، خمس طائرات مسيّرة أطلقتها الجماعة فوق البحر الأحمر، أول من أمس الثلاثاء. في غضون ذلك، قال وزير الخارجية الإيراني بالوكالة علي باقري كني، أمس الأربعاء، إن التواصل بين بلاده والولايات المتحدة الأميركية مستمر، مشدداً على الاستمرار باتباع سياسة الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، وذلك بعد إعلان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، الاثنين الماضي، أن سياسات بلاده الخارجية لن تتغير وستبقى كما هي بعد مقتل رئيسي ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان مع عدد من المسؤولين في حادث سقوط مروحية أقلتهم في 19 مايو/ أيار الحالي. ولفت يومها إلى أن مفاوضات إيران غير المباشرة مع الولايات المتحدة وتبادل الرسائل بين الطرفين «مستمرة ولم تنقطع»، وتتركز حول الملف النووي ورفع العقوبات عن إيران.

وذكرت الوكالة الإيرانية الرسمية أن باقري كني، والذي كان نائب الوزير الراحل أمير عبد اللهيان، قال على هامش اجتماع مجلس الوزراء الإيراني أمس، إن رئيسي «أكد جدياً على النشاط في مجال السياسة الخارجية، مع التركيز على سياسة الجوار والتفاعل»، مضيفاً أن «الأنشطة النووية مستمرة في إطار إجراءات النظام تحت إشراف المجلس الأعلى للأمن القومي». من جهة أخرى شدّد باقري كني في تصريح لوكالة تسنيم الإيرانية أمس، على أنه «لدينا تبادل للرسائل مع الولايات المتحدة الأميركية كما في السابق، ولم يحدث أي انقطاع في هذا الاتجاه».

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول)

شرق غرب

الولايات المتحدة تعيّن ممثلاً جديداً لدى تايوان

عيّنت الولايات المتحدة ممثلاً جديداً لها بتايوان، مع رفع الصين تهديداتها ضد الجزيرة. وقال المعهد الأميركي في تايوان، الذي يعمل سفارة فعلية في تايبيه، أمس الأربعاء، إن الدبلوماسي ريموند غرين سيتولى مهامه خلفاً لسانداردا أودكيرك بدءاً من صيف عام 2024. شغل غرين سابقاً منصب نائب رئيس المعهد الأميركي للتكنولوجيا، وكذلك عمل في البعثات في طوكيو وتولى أدواراً مختلفة في واشنطن.

(أسوشييتد برس)

تنفيذ أكبر عدد من أحكام إعدام منذ العام 2015

أفادت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي عن عقوبة الإعدام أمس الأربعاء، بأنّ عدد تنفيذ أحكام الإعدام العام 2023 وصل إلى أعلى مستوى له في العالم منذ 2015، مدفوعاً بالزيادة الحادّة في هذه العمليات في إيران. وأحصت المنظمة 1153 عملية إعدام في العام 2023، أي بزيادة أكثر من 30 في المائة مقارنة بالعام 2022، من دون أن يشمل التعداد الصين التي لا تقدّم أرقاماً في هذا المجال. وارتفعت أحكام الإعدام الصادرة بنسبة 20 في المائة، ليصل مجموعها إلى 2428 حكماً.

(فرانس برس)

توقيفات هونغ كونغ «تخنق حرية التعبير»

قال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي إن توقيف ستة أشخاص أمس الأول الثلاثاء بموجب القانون الأمني الجديد في هونغ كونغ بسبب منشورات على الإنترنت «يؤكد» مخاوف الاتحاد الأوروبي إزاء القانون. وقال المتحدث لوكالة فرانس برس إن «التوقيفات تشير إلى أن القانون الجديد يستخدم لخنق حرية التعبير». وشدد على أن الاتحاد الأوروبي «يدعو سلطات هونغ كونغ إلى حماية قدرة أهالي هونغ كونغ على ممارسة حقوقهم وحرياتهم».

(فرانس برس)

تحطم مقاتلة «إف 35» في نيو مكسيكو

تحطمت مقاتلة من طراز «إف 35» في ولاية نيو مكسيكو الأميركية، فيما نجا قائدها ونقل إلى المستشفى بحالة «خطرة». وقالت شركة الصناعات العسكرية «لوكهيد مارتن» في بيان إن المقاتلة كانت في طريقها من تكساس إلى كاليفورنيا عندما سقطت. ولم تورد الشركة معلومات حول سبب تحطم الطائرة.

(الأناضول)

الفيليبين قلقة من قواعد جديدة لخفر السواحل الصيني

قال الرئيس الفيليبيني فرديناند ماركوس جونيور (الصورة) إن القواعد الجديدة التي حددها خفر السواحل الصيني والتي قد تؤدي إلى احتجاز أجانب في بحر الصين الجنوبي تمثل تصعيداً وهي «مثيرة للقلق». وأضاف ماركوس للصحافيين أمس الأربعاء خلال زيارة لبروناي أن «السياسة الجديدة المتمثلة في التهديد باحتجاز مواطنينا مختلفة. هذا تصعيد للوضع». وتابع أن الفيليبين «ستستخدم أي نقطة اتصال مع الصين لوقف الأعمال العدوانية» والسماح للصيادين الفيليبينيين بالصيد في بحر الصين الجنوبي.

(رويترز)

تقرير

شبه إجماع بين حلفاء أوكرانيا على رفض قصف أراض روسية بأسلحة غربية

باستثناء بولندا، المؤيدة لاستخدام أوكرانيا الأسلحة المرسلة إليها لضرب الأراضي الروسية، بدا المعسكر الغربي في حالة شبه إجماع على منع كييف من القيام بذلك فيما امتد الانقسام إلى موضوع إرسال مدربين غربيين إلى أوكرانيا أيضاً

تحولت المطالبة الأوكرانية باستخدام أسلحة غربية لضرب الأراضي الروسية، إلى نقطة نقاش أساسية بين الدول الأوروبية في الأيام الأخيرة، على وقع تقدم القوات الروسية في دونيتسك، شرقي أوكرانيا، وفي خاركيف، شمال شرقيها. وعلى الرغم من إلحاح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، على ضرورة إسراع المعسكر الغربي بتزويد كييف بدفاعات جوية، غير أن مسألة استهداف الأراضي الروسية، تبقى الأخطر، في حال حصولها، خصوصاً إذا ما استُخدمت الأسلحة الغربية في تنفيذ هجمات.

وفي مؤشر على دعم دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (ناتو) لاستهداف الأراضي الروسية، قال نائب وزير الدفاع البولندي سيزاري تومشيك، أمس الأربعاء، إن أوكرانيا «حرة في استخدام الأسلحة التي تزودها بها بولندا»، حاثاً الدول الغربية الأخرى على رفع قيودها. وقال تومشيك في مقابلة لإذاعة زيت المحلية: «لا توجد قيود على الأسلحة البولندية التي نرسلها إلى أوكرانيا... يمكن للأوكرانيين القتال كيفما يريدون». في المقابل، جدد البيت الأبيض، مساء أول من أمس الثلاثاء، رفضه استخدام الأسلحة الأميركية في توجيه أوكرانيا ضربات لأراضي الروسية. وأكد منسق الاتصالات في مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، أنه «لا نشجع استخدام الأسلحة التي توفرها الولايات المتحدة لضرب الأراضي الروسية». ولم يكن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بعيداً عن الموقف الأميركي، بقوله إنه «يجب السماح لكييف بتحييد القواعد العسكرية الروسية المستخدمة لإطلاق الصواريخ على أوكرانيا، لكن يجب ألا نسمح لهم بلمس أهداف أخرى في روسيا».

ودفعت النقاشات الدائرة في أوكرانيا والغرب حول هذه القضية، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للتحذير مساء الثلاثاء، من «عواقب خطيرة» إذا أعطت الدول الغربية موافقتها لأوكرانيا على استخدام أسلحتها لضرب الأراضي الروسية. وقال بوتين خلال زيارة لأوزبكستان «في أوروبا، تحديداً الدول الصغيرة، يجب أن يكونوا مدركين لما يقومون به. يجب أن يتذكروا أنهم دول ذات أراض صغيرة مع كثافة سكانية عالية... يجب أن يأخذوا ذلك في الاعتبار قبل الحديث عن ضرب الأراضي الروسية في العمق». وأكد أن «هذا التصعيد المستمر يمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة». واعتبر بوتين أن «الأمر يمثل تصعيداً لأنه حتى لو كان الجيش الأوكراني هو من سينفذ الضربات، إلا أن إعدادها سيتم من قبل الغربيين الذين يزودونه بالأسلحة»، متهماً الغرب بالرغبة في إثارة «نزاع عالمي». بدوره، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، للقلق مساء أول من أمس الثلاثاء، على قناة إزفستيا التلفزيونية المحلية، إنه «نلاحظ أنه لا يوجد إجماع حول هذه القضية في المعسكر الغربي». وانتقد بيسكوف «المتهورين في الغرب الذين يدلون بتصريحات استفزازية غير مسؤولة على الإطلاق»، في مواجهة «أولئك الذين يتساءلون عما إذا كان من الضروري المضي في زيادة حدة التصعيد»، فيما كان رئيس قسم الحرب اللاسلكية الإلكترونية بالقوات الجوية الروسية، دميتري بوغدانوف، يحذر أمس الأربعاء، من قدرة الطائرات المسيرة الأوكرانية على ضرب العمق الروسي حتى مسافة تصل إلى 2500 كيلومتر، لكنه أشار إلى توفير الحماية من تلك الضربات للعاصمة موسكو. وقال بوغدانوف في تصريحات لوكالة تاس الروسية، إن «مساحة واسعة من الأراضي الروسية المتاخمة لأوكرانيا معرضة لهجوم محتمل». وفي السياق، أوضح الجنرال البريطاني المتقاعد جيمس إيفيرارد، النائب السابق للقائد الأعلى لحلف شمال الأطلسي في أوروبا، لوكالة فرانس برس، أن كييف «تشكو من أن محدودية قرارات الحلفاء تسهل قدرة روسيا على التمتع بامتياز استراتيجي وعملياتي وتكتيكي». أما الباحث في المركز الدولي للدفاع والأمن في إستونيا، إيفان كليشنش، فرأى في حديث لوكالة فرانس برس، أن «كييف تستهدف منذ فترة طويلة المواقع الخلفية للجبهة»، معتبراً أن الضربات «ضرورية لاستنزاف قوات العدو، وتعطيل الإمدادات والسلاسل اللوجستية واستخدام المدفعية المضادة وتشويش القيادة».

لكن الانقسام داخل المعسكر الغربي المؤيد لأوكرانيا لا يقتصر على الضربات داخل الأراضي الروسية، إذ بطاول قضية إرسال مدربين إلى أوكرانيا. وكشف مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، مساء الثلاثاء، أن الدول الأوروبية منقسمة بشأن إرسال مدربين عسكريين إلى أوكرانيا، علماً أن العديد من دول الاتحاد الأوروبي ساهمت في تدريب 50 ألف جندي أوكراني على أراضيها في إطار مهمة تشكلت في عام 2022، بعد بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط من العام نفسه. وقال بوريل إن وزراء دفاع دول الاتحاد الأوروبي الذين اجتمعوا في بروكسل، أول من أمس الثلاثاء، ناقشوا نقل جزء من برنامج التدريب الخاص بالتكتل إلى الأراضي الأوكرانية. وأضاف: «لكن لا يوجد موقف أوروبي مشترك واضح بشأن ذلك... ليس هناك إجماع». وأشار بوريل إلى أن المؤيدين اعتبروا أن إرسال مدربين إلى أوكرانيا سيجعل التدريب أقرب إلى «سيناريو حرب». في المقابل، قال المعارضون إن هناك مخاطر كبيرة قد تنجم عن إرسال قوات عسكرية إلى أوكرانيا.

في المقابل فإنّ مسار استخدام الأصول الروسية المجمّدة لصالح كييف، انتقل إلى مستوى جديد، مع وصول نائب وزيرة الخزانة الأميركية، والي أديميو إلى أوكرانيا، أمس الأربعاء، مناقشاً مع المسؤولين الأوكرانيين، الدعم المالي الأميركي والجهود المبذولة لتشديد العقوبات على روسيا، وخطط استخدام الأصول السيادية الروسية المجمدة لصالح أوكرانيا. وجاءت زيارته بعد أسابيع من توقيع الرئيس الأميركي جو بايدن، تشريعاً في إبريل/نيسان الماضي، يتيح للإدارة الأميركية مصادرة نحو 5 مليارات دولار من أصول الدولة الروسية الموجودة في الولايات المتحدة. إلا أن غالبية الأصول الروسية المجمدة البالغ قيمتها 260 مليار دولار موجودة في أوروبا، ويأمل المسؤولون الأميركيون في الحصول على توافق في الآراء مع حلفائهم الأوروبيين حول كيفية إنفاق تلك الأموال.

والتقت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين في ستريسا بإيطاليا نظراءها من مجموعة الدول السبع الأسبوع الماضي، لمناقشة كيفية استغلال عائدات الأصول الروسية المجمدة لدعم جهود كييف الحربية. وقالت إن إقراض أوكرانيا 50 مليار دولار من الأصول الروسية «تم ذكره كرقم محتمل يمكن تحقيقه»، لكن النهج المحدد لا يزال قيد المناقشة.

ميدانياً، أفادت قناة زفيزدا التلفزيونية التابعة لوزارة الدفاع الروسية، أمس الأربعاء، بأن وزير الدفاع الجديد أندري بيلوسوف، أرسل برقيات إلى قوات بلاده التي تخوض المعارك في أوكرانيا «يشكرها على التقدم الذي أحرزته في ساحة القتال». كما أعلنت القوات الجوية الأوكرانية، أمس الأربعاء، على منصة تليغرام، أنها أسقطت 13 طائرة مسيرة من أصل 14 أطلقتها روسيا في هجوم شنته خلال ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، على ريفنه، شمال غربي أوكرانيا، وعلى كيروفوغراد، وسط البلاد، وعلى ميكولايف، في الجنوب. في المقابل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأربعاء، إسقاط دفاعاتها الجوية طائرة مسيرة واحدة وسبعة صواريخ «غراد» أطلقت على مقاطعة بيلغورود، جنوب غربي روسيا.

(العربي الجديد، قنا، فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

مناورات للجيش الأوكراني في دونيتسك، الثلاثاء (دييغو هيريرا كارسيدو/الأناضول)

رصدت كوريا الجنوبية عشرات المناطيد المحملة بالنفايات والمنشورات الدعائية، أطلقت من كوريا الشمالية، بعد أيام قليلة من تحذير الأخيرة بالرد على مناشير تطلق بالاتجاه الآخر من قبل نشطاء في كوريا الجنوبية

كيم يحثّ على تجاوز فشل إطلاق قمر للتجسس

بالونات نفايات كورية شمالية باتجاه الجنوب

اتهمت كوريا الجنوبية، أمس الأربعاء، كوريا الشمالية بإرسال عدد كبير من البالونات عبر الحدود بين البلدين محملة بالقمامة والمنشورات الدعائية، علماً أن ناشطين كوريين جنوبيين يرسلون بانتظام بالونات في الاتجاه الآخر، تحمل رسائل تنتقد بيونغ يانغ، ما يثير التوتر بين الجارتين. وبالتزامن مع ذلك، كان زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أونغ يحثّ العلماء العسكريين في بلاده على تجاوز فشل إطلاق قمر اصطناعي في المدار، ومواصلة تطوير قدرات استطلاع تعتمد على الفضاء، وصفها بأنها أساسية لمجابهة الأنشطة العسكرية الأميركية والكورية الجنوبية، محذّراً من رد صارم على تنفيذ الأخيرة مناورات عسكرية قبل ساعات من محاولة الإطلاق الفاشلة.

وبعد تحذير كوريا الشمالية، الأحد الماضي، من أنه سيتم اتخاذ إجراءات ضد كوريا الجنوبية رداً على إرسال المنشورات، والتي غالباً ما يقودها منشقّون كوريون شماليون، قالت هيئة الأركان المشتركة للجيش الكوري الجنوبي، في بيان أمس، إنه «تم تحديد أجسام مجهولة يعتقد أنها منشورات دعائية لكوريا الشمالية في منطقة غيونغي غانغوون الحدودية، والجيش يتخذ إجراءاته». وحذّر البيان المواطنين في هذه المنطقة بضرورة «الامتناع عن الأنشطة الخارجية وعدم لمس أي أجسام مجهولة وإبلاغ أقرب قاعدة عسكرية أو شرطة عنها». وقال إن ممارسات كوريا الشمالية «تنتهك بوضوح القوانين الدولية وتهدد بشكل خطير سلامة شعبنا»، مضيفاً أن بعض المناطيد احتوت ما يُعتقد أنها قمامة يقوم الجيش بفحصها، و«نحذّر الشمال بشدة بأن يوقف على الفور أفعاله غير الإنسانية والدنيئة». وذكرت وسائل إعلام كورية جنوبية، نقلاً عن مصادر عسكرية، أنه تم نشر وحدة الذخائر المتفجرة التابعة للجيش وفريق الاستجابة للحرب الكيميائية والبيولوجية لفحص وجمع القطع التي سقطت، مضيفة أنه رُصد أكثر من 150 بالوناً، سقط بعضها على الأرض، بينما بقي بعضها الآخر في الهواء.

وأظهرت صور نشرها الجيش الكوري الجنوبي، أمس، بالونات منتفخة عليها أكياس بلاستيكية، فيما انتشرت على وسائل إعلام كورية جنوبية صور لمناطيد بيضاء اللون محملة بأكياس نفايات، وفضلات متناثرة حول بالونات سقطت على الأرض، مع كلمة «براز» مكتوبة على كيس في إحدى الصور. وكانت سلطات مقاطعة غيونغي قد بعثت، في وقت متأخر أول من أمس الثلاثاء، برسالة نصية تنبيهية إلى السكان طلبت منهم فيها «الامتناع عن النشاطات الخارجية وإبلاغ القواعد العسكرية» عن أي مواد آتية من كوريا الشمالية. وقال نائب وزير الدفاع

قوات كورية جنوبية بالقرب من أحد المناطيد التي أطلقت أمس (سوشييتد برس)

يطلق نشطاء في كوريا الجنوبية منشورات مناهضة لنظام كيم

الكوري الشمالي كيم كانغ إيل، في بيان الأحد الماضي «قريباً سوف يتم نثر أكوام من النفايات الورقية والقذارات في المناطق الحدودية والداخلية لجمهورية كوريا التي ستشهد مباشرة حجم الجهد المطلوب لإزالتها». وتعهّد بممارسة «قوة قوية للدفاع عن النفس»، محذّراً من أن «أكواما من النفايات الورقية والقذارة» سترسل إلى الجنوب رداً على «الأشياء القذرة» التي تطير إلى الشمال. ويطلق نشطاء في كوريا الجنوبية (عادة من مجموعة محاربون من أجل كوريا شمالية حرة) مناطيد تحمل منشورات مناهضة لنظام بيونغ يانغ وأموالاً للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحدودية، ومعلومات حول المجتمع في الجنوب، وحتى ذاكرات «يو أس بي» (USB) مع مقاطع فيديو موسيقى الكيبوب (البوب الكوري). ومنذ انتهاء الحرب الكورية (1950-1953) بهدنة، لا تزال الكوريتان في حالة حرب وتفصل بينهما حدود شديدة التحصين، بما في ذلك المنطقة منزوعة السلاح التي أنشئت بعد الحرب بمشاركة الأمم المتحدة.

وفي السياق، قال تشيونغ سيونغ تشانغ، من معهد سيجونغ في كوريا الجنوبية، لوكالة فرانس برس، إن كوريا الشمالية سبق أن أرسلت مناطيد دعائية عبر الحدود، في 2016 على سبيل المثال، لكن نهجها مختلف قليلاً هذه المرة. وأضاف «عُثر على أكياس مليئة بورق مراحيض وقمامة وبطاريات صينية»، فيما يُفهم من «إفادات الشهود أن رائحة قوية كانت تنبعث من الأكياس، بأنه قد يكونون أرسلوا براز، وربما براز حيوانات أيضاً». واعتبر تشيونغ ذلك «رسالة صارمة لكوريا الجنوبية مفادها بأن كوريا الشمالية، مثل الجنوبية، يمكنها إرسال دعاية أيضاً، وينبغي عليها التوقف عن ذلك فوراً»، مضيفا أن الحدود «ستخضع لرقابة مشددة بعد ذلك». يُذكر أنه في 2016 قالت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية إن حوالي مليون منشور دعائي من كوريا الشمالية ألقيت على كوريا الجنوبية، ونقلت عن وزارة الدفاع في سيول، أن المنشورات أرسلت بواسطة بالونات ضخمة من قبل الجيش الكوري الشمالي. وفي 2020، أصدرت بيونغ يانغ سلسلة تصريحات شديدة اللهجة ضد سيول على خلفية منشورات مناهضة لها أرسلها منشقون، إما من خلال ربطها ببالونات أو بحشوها في قوارير.

من جهته، اعتبر بيتر وارد، وهو زميل باحث في معهد سيجونغ، لوكالة رويترز، أن «مواجهة هذه الأنواع من تكتيكات وأساليب المنطقة الرمادية أكثر صعوبة، وتحمل مخاطر أقل من التصعيد العسكري الذي لا يمكن السيطرة عليه، حتى لو كانت بالنسبة للمدنيين الذين تستهدفهم في النهاية، مروعة».

في موازاة ذلك، انفجر صاروخ حامل لقمر اصطناعي كوري شمالي، الاثنين الماضي، قبل إكمال مهمته، بعد نجاح وضع القمر الأول في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. ونقلت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، أمس، عن كيم جونغ أون قوله في كلمة ألقاها أول من أمس في أكاديمية كوريا الشمالية لعلوم الدفاع، إن رد سيول على محاولة الإطلاق كان «متهوراً»، واصفاً إياه بـ«جنون هستيري» و«استفزاز خطير للغاية لا يمكن تجاهله»، مضيفاً أن «الوضع الحالي يتطلب مواصلة تعزيز الردع الحربي بكل الطرق، وتطوير القوات المسلحة الكورية الشمالية بشكل مطرد لتصبح كياناً يتمتع بقوة فائقة ومطلقة». وتوعّد باتخاذ إجراء «صارم»، لم يحدده، بحق كوريا الجنوبية، على خلفية المناورة التي شملت 20 طائرة مقاتلة بالقرب من الحدود. وقال إن «امتلاك أقمار اصطناعية للاستطلاع العسكري مهمة أساسية لبلدنا لمواصلة تعزيز ردع الدفاع عن النفس لدينا»، وذلك «في مواجهة التغييرات الخطيرة في البيئة الأمنية لبلادنا، الناجمة عن المناورات العسكرية الأميركية والأعمال الاستفزازية المختلفة».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

انقسام حول قانون المنشورات

سعت حكومات كوريا الجنوبية السابقة لمنع إرسال منشورات إلى كوريا الشمالية، باعتبارها لم تساعد في دفع السلام بين البلدين، وعرّضت السكان للخطر. وألغت المحكمة الدستورية عام 2023، القانون الذي يحظر إرسال منشورات دعائية إلى كوريا الشمالية، والذي فرض عام 2021 في إطار تعديل قانون تطوير العلاقات بين الكوريتين، والذي عرّض المخالفين للسجن حتى 3 سنوات أو غرامة 30 مليون وون (22,172 دولاراً)، باعتباره يقيد حرية التعبير.

تقرير

حملات الرئاسيات الإيرانية تنطلق اليوم

ينطلق السباق الرئاسي الإيراني، اليوم الخميس، مع فتح باب تقديم الترشيحات للرئاسيات المقررة في 28 يونيو المقبل، على وقع إبداء إصلاحيين نواياهم بالترشح

طهران ـ **صابر غل عنبري**

ازداد المشهد السياسي الإيراني سخونة، عشية فتح باب تقديم طلبات الترشح للانتخابات الرئاسية المبكرة المقررة في 28 يونيو/حزيران المقبل، اليوم الخميس، وذلك على وقع قرار الإصلاحيين بخوض غمار السباق الرئاسي، خلافاً للدورات السابقة، في إشارة إلى نيتهم بالعودة إلى السلطة. هو أمر قد يزيد من تنافسية الانتخابات في انتظار ما سيقرره مجلس صيانة الدستور الإيراني بشأن هوية المرشحين ومن سيسمح لهم بالترشح. وستستمر عملية تقديم الترشيحات حتى يوم الاثنين المقبل، في وزارة الداخلية الإيرانية. والانتخابات الرئاسية هي الـ13 في إيران منذ انتصار الثورة الإسلامية عام 1979، وستفرز الرئيس الثامن للبلاد، بعد مصرع الرئيس إبراهيم رئيسي ورفاقه في حادث تحطم طائرتهم في 19 مايو/أيار الحالي، في محافظة أذربيجان الشرقية أثناء زيارة عمل إلى هناك. وأمس الأربعاء، قلل الرئيس الإيراني المؤقت محمد مخبر، من احتمال ترشحه للرئاسيات، معتبراً في رده على سؤال بشأن التقارير الصحافية عن احتمال ترشحه، أن «ما يشغل بالنا هو الخدمة وتنفيذ تعليمات الشهيد رئيسي». كذلك، ذكر رئيس مكتب رئيس الجمهورية، غلام حسين إسماعيلي، أن الحكومة لا تنوي تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية. وأضاف إسماعيلي في تصريحات لوسائل إعلام إيرانية على هامش اجتماع الحكومة الإيرانية الأسبوعي أن «السيد مخبر لا يواجه مانعاً قانونياً من الترشح، لكنني لست مطلعاً على قراره وإرادته». إلى ذلك، أعلن وزير التراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية، عزت الله ضرغامي، الذي سبق أن ترشح للانتخابات لعدة دورات، أنه لن يترشح هذه المرة، مضيفاً أنه إذا لم يتشدد مجلس صيانة الدستور في مسألة الترشيحات، فستكون هناك انتخابات رئاسية أكثر إقبالاً ونشاطاً.

من جهته، توقع المحلل الإيراني أحمد زيد أبادي، في حديث إلى «العربي الجديد»، ترشح عدد كبير من الشخصيات في التيارات الرسمية الإيرانية للرئاسيات، لكنه شدّد على أن «تقديم طلبات الترشح يعني حلّ 50 في المائة من المسألة لأن مفتاح الوصول إلى باستور (موقع الرئاسة) هو رضا مجلس صيانة الدستور». وحول احتمال رفض المجلس ترشيحات الإصلاحيين على غرار الدورات السابقة، قال زيد أبادي إن «حسابات مجلس صيانة الدستور في كل دورة انتخابية مختلفة عن سابقاتها، بالتالي ليست واضحةً طبيعة حسابات المجلس هذه المرة في المصادقة على أهلية بعضهم ورفض الآخرين». لكنه رأى أن الشخصيات المعروفة بانتقاداتها الصريحة من التيارين الإصلاحي والمعتدل «لا حظ لها في تجاوز فلتر مجلس صيانة الدستور ويمكن أن نضع (الرئيس السابق) محمود أحمدي نجاد أيضاً ضمن هذه الفئة»، التي على الأغلب ستُرفض ترشيحاتهم. وأشار زيد أبادي إلى أنه «إذا ترشح الرئيس السابق للبرلمان علي لاريجاني ورئيسه الحالي محمد باقر قاليباف، فذلك ستكون له دلالات باتجاه أن الطريق بات مفتوحاً لحضور طيف متنوع من المحافظين». وأوضح أن «قاليباف تعرض لحملة من المتشددين لإقصائه في الأشهر الأخيرة، وترشحه يمثل تحدياً لهم».

في الأثناء، قال مصدر مقرب من سعيد جليلي، ممثل المرشد الإيراني علي خامنئي في مجلس الأمن القومي، لـ«العربي الجديد» إنه قرر فعلاً خوض السباق الرئاسي، مضيفاً أنه شكّل أعضاء فريق حملته الانتخابية. في المقابل، كشف محمد علي أبطحي، نائب الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، لـ«العربي الجديد»، أن الإصلاحيين قرّروا مبدئياً أولاً الترشح للانتخابات الإيرانية المقبلة، وثانياً عدم دعم المرشحين غير الإصلاحيين في ظل التجربة التي مرّوا بها بدعم الرئيس السابق حسن روحاني، الذي قال إنه «أضرّ بتيار الإصلاحيين كثيراً».

كما بدأت وسائل إعلام إصلاحية بتداول اسم محمد صدر، نائب وزير الخارجية الأسبق في حكومة خاتمي، بكونه مرشحاً عن الإصلاحيين في الرئاسيات. وقال صدر، وهو حالياً عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام، أول من أمس الثلاثاء، لموقع منبيان الإيراني، إنه التقى خاتمي، موضحاً أنه لم يتخذ بعد قراره النهائي بشأن الترشح للانتخابات.

- بعد كل هذا الخذلان فإن الحديث عن القانون الدولي، أو مناشدة الهيئات الدولية هو اغتيال ثان للشهداء وتحقير لدور المقاومة. #رفح_تُباد #غزه_تُباد

- الكلام من خلف الشاشات لا ينفع، اخرجوا إلى الطرقات، تحرّكوا... تظاهروا... احتجّوا... قاطعوا... اعترضوا اكسروا هذا الصمت القاتل وهذا الضجر الخانق، الغرب بإيش أحسن منكم؟ فلسطين المحتلة للجميع وما يحصل في رفح ليس موجة عابرة أو ترند، أين القيم والمبادئ، أين العزّة النخوة والكرامة؟

- لم يعد مقبولاً بعد اليوم، الاستماع للمقولات الزائفة والمضللة عن دور حزب الله في حماية لبنان واللبنانيين. هذه الأسطوانة المشروخة باتت مكشوفة وفاقدة لأي مصداقية أو قيمة، بعد كل الكوارث والويلات التي جرها هذا الحزب المشؤوم على وطننا الجريح

- رئيس بلدية «نيشر» في منطقة حيفا تعقيباً على مشاهد عملية راميا التي قام بها حزب الله: الردع الإسرائيلي يتآكل يوماً بعد يوم، وجرأة نصرالله تثبت من هو المسؤول عن تحديد قواعد اللعبة

- خريطة الانتخابات الرئاسية الإيرانية أصبحت معقدة، رغم أن الانتخابات مفاجئة، إلا أن التيارات السياسية تتحرك بسرعة من اجل الدخول بقوة كبيرة، سنشهد انتخابات تنافسية

- يبدو أن تحركات المجلس الانتقالي الأخيرة تأتي تمهيداً لتوقيع اتفاق سلام بين الحوثيين والشرعية و«الانتقالي» في اليمن

- إغلاق السفارة الأميركية يعني فرض حصار اقتصادي ودبلوماسي على العراق. وهذا الحصار لن يتأثر به مقتدى الصدر ولا أي سياسي ولا الأحزاب كلها، بل فقط الشعب

- هل بشار الأسد بعد 13 سنة من القتل والتدمير سيكون راعي السلام في سورية. من أي زاوية ينظر العالم إلى الوضع السوري؟